



عمان : الثلاثاء ١٠ جمادي الآخرة سنة ١٤٠٩ ه. الموافق ١٧ كانون ثاني سنة ١٩٨٩ م. المدد ١ ٠ ٣ ٣

قانون مؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون ضريبة الدخل قرار المخالفة المعطى من رئيس الديوان بتفسير القوانين السيد نجيب الرشسدان والرئيس الثاني لمحكمة التمييز المسيد صلاح الرشيدات في القسرار رقسم ١٩ اسنة ١٩٨٨

نحن نتفق على الوقائع كما صورها الزملاء فيقرار الاكثرية من ان الله سبحانه وتعالى قد الحل البيع وحرم الربا ولكنا نختلف معهم بالنتيجه التي توصلوا اليها من ان الاعفاء بمقتضى المادة ١٤ من قانون ضريبة الدخل ينحصر في الفائدة ولا يشمل الربح المتأتي من القرض المدفوعين البنك الاسلامي ذلك لاننا وجدنا الفقه القانوني قد ذهب في تفسير القانون مذاهب اهمهــا .

١ - مدرسة النزام النص وهي تعتبد في تقرير النس القانوني على الاسس التالية :

اولا: الوقوف على ارادة المشرع الحقيقية ويمكن الوصول اليها بالتعرف على حكمة التشريع ومصادره التاريخيه واعماله التحضي رية .

ثانيا: الالتجاء الى ارادة المشرع المنرضة وذلك بالاستعانه بطرق الاستنتاج المنطقي والاستنتاج عن طريق التياس والاستنتاج من بسساب اولى والمفهوم المخالسيسيسية .

ولذا عاننا لا ناخذ بالتفسير الحرفي للقانون لان العبره للمقاصد والمعاني لا للالفاظ والمباسسي .

تأسيسا على ما تقدم ولما كان المشرع قد وجسه نظرة عند وضع المادة ١٤ من قانون ضريبة الدخل الى تشجيع المتبع المتبع إلى المسكن الما بانشائه والما بشرائه ليسكنه هو وذووه تخفيفا لازمة المساكن كما وان الحكومة احدثت دائرة الاسكان وانشات بنكام تخصصا للاسكان ودائرة التطوير الحضري كل ذلك لكي يجد الواطن سكنا ياويه وذويه ولا يلغ هذه الفاية لجساللى اعفاء المواطن الذي يشتري أو ينشيء سكنا على الوجه المبين في المادة المشار اليها من ضريبة الدخل عن المبلغ الذي يدفعه زيادة عن القيمة الحقيقية للمسكن على ان لايزيد عن الفسي دينسار .

وبما أن المواطن الذي يريد الحصول على مسكنةد يلجا أما للبنك العادي للحصول على قرض لانشاء المسكن أو شرائه وأما أن يقترض من البنك الاسلامي ففي الحالة الأولى يدفع فائدة زيادة عن قيمة المسكن الحقيقية وفي الحالة الثانية يدفع للبنك الاسلامي مبلفا زائدا عن قيمة المسكن الحقيقية تسمى ربحا أو مرابحه أذن الحكمة في الحالتين وأحدة وهي معاونة المقيم في الحصول على مسكن ولذا فيقتضى أن يتحد الحكم القانوني فيهما،

بناء عليه فاننانرى ان الاعفاء الوارد ذكره في المادة ١٤ من تانون ضريبة الدخل يشمل ما يدفعه المتترض من البنك الاسلامي ربحا كمن يدفع فائدة للبنك العادي للغايه إياهابل نرى ان الاستقرااض بالربح الحلال اولى بالرعاية والاعفاء من الفائنسسندة ايسساها .

> هذا بها نراه تفسيرا للهادة المشار اليهــــا . ترارا سدر بتاريخ ۱۸ ربيع ثاني سنة ۱٤٠٩ هالموانق ۱۹۸۸/۱۱/۲۸ م.

> > مضـــو نيس الثاني لمكمة النبييز **صلاح الرشيــدات**

رئيس الديوان الخاص بتنسير التوانين نجيب الرشدان

About the first of

مديرية المطابع المسكريسة

بمتنضى المقرة ١ للمسادة ١٠ من الدسسستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠/٢/ ١٩٨٨/١

نصادق ــ بمقتضى المادة ٣١ من الدستور ــ على القانون المؤقت الآتي ، ونامر بأصداره ووضعه موضع التنفيــــذ المؤقت واضاعته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : -

قانون مؤقت رقم ٤ لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون ضربية الدخسل

المادة ١ سيسمى هذا القانون « قانون معدل لقانونضريبة الدخل لسنة ١٩٨٩ » ويقرأ مع القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه ميما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به اعتبارا من ١٩٨٩/١/١ .

المادة ٢ _ تعدل المادة ٣ من القانون الاصلي على على الوجيه التالى . . .

اولا : بالغاء نص البند ١٣ من العقرة ا منهاويستماض عنه بالنص النالي : _

٣ - الفوائد والعبولات والخصبيات مروقات العبلة ، واما الفوائد والعبولات على الديون المشكوك فيها ادى البنسوك والشركات المالبة وشركات الاقراض المتخصصسة والمتعارف على وصفها بالغوائدوالعبولات المعلقة غنستوغى النسريبة عنها في سنسسة قبضها وذلك وغتا للتعليمات الني يصدرها المدبر لهذه الغاية بعد مواغقة الوزير عليها.

ثانيا : بالغاء نص الفقرة ب منها ويستماض عنه بالنهم التالي : _ «ب سنخضع للضريبة الغوائد والعبولات المتحققه خارج الملكة لاي تسخص مقيم سبما في ذلك الشركة المادية المقيمة - وتكون ناشئة عن امواله وودائمه من المملكة » .

> المادة ٣ ــ يلنى نص الفقرة ب من المادة ٥ من القانون الاصلى ويستعاض عنه بالنص التالي : ـــ «ب - عند حساب الدخل الخاضع للضريبة يقرب المبلغ الناتج لاقرب دينار » .

المادة } _ تعدل المادة ٧ من القانون الاصلي على الوجه التال________ : ___

اولا : بالغاء نص الند ١٣ من الفقرة ا منهاويستماض عنه بالنص التاليبي : _ « ١٣ --(١٠ ٪)من بدلات الايج--ارالمتاتيه من تاج----ير المت----ارات ».

ثانيا : بالغاء نص البند ٥ من الفقرة ب منهاو الاستعاضه عنه بالنص التاليبي :-

 ٥ -- ارباح الاسهم التي توزعهاالشركات ويكون هذا الاعفاء كليا لستحقى هذه الارباح من الاشتخاص الاردنيين وغير الاردنيين وللشركات التابضة ولشركات أو صناديق الاستثمار المشترك المؤسسة وفق احكام قانون الشركات المعبول به وللشركات المقترضه من الغسسير بالفائدة باستثناء البنوك والشركات المالية والشركات الني تتبل الودائسيع

ماذا كان المستثمر المقيم في الاسم مبنكا او شركة مالية أو شركة تقبل الودائع مانه لايجرى رد أي جزء من هذا الدخل المعنسسي عابل نفتات انتاجه أذا كان متأتيا من أستثمار رأس المال السائل والاحتياطيات والاربساح المدورة مدنوعه الضريبسسة وذلك اذا كسان الاستثمار

خلال السنوت الثلاث الاولى مستنالتاسيس . أما اذا كان متاتيا من استثمار أموال أخرى واستثمار راس المال السائم المائم الاحتياطيات والارباح المدورة مدعوعه الضريبة بعد سنوات التاسسيس الثلاث غيرد الى الارباح مبلغ يساوي الدخل المعنى منسوبا الى مجموع الأَيْرُ الدُّاتُ وَمُضْرُولُوكِا فِي مِجملِ النفقات،

يخرا كحسين لأول ملك المملكة الأرد نسيسة الهاشمية

رابعا : بالغاء نص البند ٧ من المنشرة بهنها ويستماض عنه بالنص التالـــــي : -« ٧- أرياح سندات المتارضة بنسبة ١ ٪ من المال المستثمر غيها مسنويا ، واذا كان المشروع الذي مول باصدار. هذه السنسيدابت عقاريا فتعفى هذه الارباح بكاملها مهما كانت نسبتها الى المسال المستثمر فيهــــا ».

ثالثا : بالغاء نص البند ٦ من الفقرة ب منهاويستعاض عنه بالنصصص التالصي :

والشركت المالية والشركات النسي تقبر مسمسل الودائسسم

« ٢ - غوائد اذونات الخزينة وسندات التنبية وسندات المؤسسات العابة واسناد قسرض الشركة المساهمة العلمة ، ويكون هذا الاعقاء كليا لمالكي هذه الاوراق المالية من الاردنيين وغم الاردنيين وللشركات القابضة ولشركات او صناديق الاستثبار المشترك المؤسسة

ومَق أحكام تنانون الشركات المعمول بهوللشركات المقترضة من الغير بالفائدة باستثناء البنسوك

اما اذا كان المستثمر المقيم في هدذه السندات بنكا الو شركة مالية او شركة تقبل الودائسع غيطبق على اعفاء هذه الارباح في هذه الحالة الشروط والمعادلة المنصوص عليها في البند (٥)من هذه المقرة وذلك بالرغم مما ورد فياي تمانـــــــــون آخــــــــ ».

المادة ٥ _ تعدل المادة ١١ من القانون الاصلى باضافة الفقيرة (ي) التاليية اليها :_

ى ــاى رأتب أو أجر أو أي مبلغ أخر مهماكانت تسميته يتقاضاه الشريك مقابل عمله في الشركة المعادية أو أدارته لهما أو يتقاضا الدير الشريك أو المساهم في الشركة المساهمة الخصوصية مقابل عمله ميها أو أدارتهلها يزيد على ٣٦٠٠ دينار سنويا لكل شريك مديسر أو مساهم عامل على أن لا يؤثر ذلك على فرض الضربية على المبلغ الحقيقي للرانب أو الاجسر او المبلغ الآخر الذي تقاضاه ذلك الشخص من الشركة متابل عبله غيها أو ادارتـــه لها ، واستيفاء تلك الضريبة منه وفقا لاحكام هــــذا القانــــون .

المادة ٦ ــ يلغى نص الفقرة د من المادة ١٣ من القانون الاصلى ويستعاض عنه بالنص التالي :

. د ـ يسمح للشخص الطبيعي باعفاء قدره. • ٥ دينار في السنة لقاء الانفاق على دراسة كل ولـد من أولاده أو على در اسة حديده أو زوجه أو أخيه أو اخته من يتولى اعالتهم وكان أي منهم غير مواد في بعثه ولا يستطيع الانفاق على دراستهوكان طالبا يدرس في جامعة او كلية مجتمع او معهـــد بُوق مستوى شهادة الدراسة الثانوية العامة ، وإذا تعدد الاشخاص الذين يتفتون على دراسة طالب واحد غير موعد في بعثة فلا يجوزان يزيد مجموع ما يسمح لهم باعقاله لهذا السبب عن . . ٥ دينار يوزع بينهم بمتدار مـاينفقه كل منهم على الطالب .

المادة ٧ - يلغى نص الفقرة (د) من المادة ١٤ من القانون الاصلى ويستعاض عنه بالنص التالي : -د ــ يعنى من الضريبة الفائدة التمي دفعهاالشخص المتيم أو زوجه على قرض انفقه في أنشاء مسكن له في المملكة أو شرائه أو مبلغ الربح الذي دمعه هو أو زوجه لاي بنك أو شركة لايتمامل أي منهما بالمائدة مقابل انشاء أو شراعميل ذلك المسكن ويشترط للسماح بهذا الاعماء أن يقيم الشخص وزوجه أو احدهما أو أي من اصوَّله أو مُروعه في المسكن ؛ وأن لايتجاوز مبلغ الفائدة او الربح الذي يسمح باعفائه في هذه الحالة الفسى دينار سواء كان البيت ملكا للزوج أو الزوجة وأياكان المقترض منهما .

المادة ٨ ... يلغى نص المادة ١٧ من القانون الاصلي ويشتعاض عنه بالنص التالي : ..

ا ب تستونى الضريبة عن الدخل الخاضعالضريبة لاي شخص عدا الشركسات الساهمسة حسب النئات الناليسة :

> 1.0 7.1. عن كل دينار من ٢٠٠٠ الالفيسيدينار التاليسسية 110

Commence of the second

ي: _	بالنص الدال	ويستعاض عنه	القانون الاصلي	.ة ۲۸ س	ج من الماد	، نص الفقرة	۹ ــ يلغى	المادة

ج - واذا جرت الموافقة على تقسيط مبلغ الضريبة المعترف به او جزء منه غلا يستحق الكلف التنزيل المنصوص عليه في الفقرة بمن هذه المادة عن المبالغ التي يتم تسديدها فيلسب

الحسين بن طلال

. 1944/11/1.

		موزي الخارجية	وزير النتل والاتصالات المهندس خالد المحاج حس
وزير الشؤون البلايسة والمتروية والبيئة	وزير العمسل	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسسلامية	وزير المسمه
والمروية والبيتة مروان المحمود	مروان دودين	د السيخ عبدالعزيز الخياط	ده زهي بلمس
ر دولة لشؤون وزيسر المالية			وزير التعليم المالي
سة السوزراء دالسلام كنعان د- هنا عوده			د • ناصر الدين الاسد
دل وزير المياه والرب	طيط وزير العـــ	زير الداخلية وزير النذ	وزير الزراعة و
كعه المهندس احمد دخقان	كنعان رياض الشن	بائ ي الدجاني د ، طاهر ،	يوســــ مدان ر
وزير الاشتغال العامة والاسكان	وزير الشباب	ير الثقامة والتراث القومي	وزير دولة لشؤون وز رئاسة الوزراء
المهندس شفيق المزوايده	د ، عوض خليفات	د ، محمد الحموري	رياسية الورزاء زهسي العجلوني
وزير الصناعة والنجارة	وزير التموين	زير التنميسة الاجتماعية	وزيسر السياحة و
حمدي الطباع	د. فايز الطراونه	د م فواز طوقان	ينال حكمت

عن كل دينار من ٢٠٠٠ الالفسيدينار التاليسة من كل دينار من ٢٠٠٠ الثلاثة آلافدينار التاليسة ٢٠٪ من كل دينار من ٢٠٠٠ الثلاثة آلافدينار التاليسة عن كل دينار من ٢٠٠٠ الاربعة آلافدينار التاليسة عن كل دينار من ٢٠٠٠ الاربعة آلافدينار التاليسة عن كل دينار من ٢٠٠٠ الاربعة آلافدينار التاليسة عن كل دينار من ٢٠٠٠ الخوسة آلافدينار التاليسة عن كل دينار مما تلاهسسة آلافدينار التاليسة عن كل دينار مما تلاهسسا

ب _ تستونى الضريبة عن الدخل الخاضع للضريبة للشركات المساهمة حسب النسب التالية :-

١ -- ٣٥٪ للشركات المساهبة العابمة الساهبة المناوك والشركات المالية وشركات التأميسن
والصرافة والوساطة المساهبة العابمة المنصوص عليها في البند ؟ من هذه الفقرة .

٢ - ٣٨٪ الشركات المساهمة الخصوصية الصناعيــــة .

٣ - ٠ ٤ ٪ للشركات المادية غير المقيمة والشركات المساهمة الخصوصية الاخرى غير الصناعية باستثناء الشركات الماليسة والصرافة والوساطة المساهمة الخصوصية المنصوص عليها في البند ٥ من هذه الفترة

٤ - ٥٠٪ للبنوك والشركات الماليةوشركات التابين والصراغة والوساطة المساهمة العامة

٥ - ٥٥٪ للشركات المالية والصراغة والوساطة المساهمة الخصوصيي

ج ـ تعتبر الضريبة المستوعاة من الشمسسركات المساهمسسة ضريبة نهائية لا يجوز ردها و تعاصها بمتنضى اي حكم من احكام هذا التانون ·

د - لغايات هذا القائسون اوتونيقا لاحكامه مع احكام قانون الشركات تطبق الاحكام الضاصة بالشركة المساهمة الخصوصية حيثما وردت في هذا القانون على كل من الشركة ذات المسؤولي—قالمحدودة وشركة التوصية بالاسهم كما تطبق الاحكام الخاصة بالشركة العادية في هذا القانون على كل من شركة التضامن وشركة النادية في هذا القانون على كل من شركة التضامن وشركة التصام والتوصيصية البسيطة .